الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

(تقرير الربع الثالث من عام 2022)

من 2022/07/1-2022/09/30

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي والتمويل متناهى الصغر.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... 10

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري 14

رابعاً: التأجير التمويلي..... 18

خامساً : نشاط التخصيم 20

سادساً: سادساً: التمويل الاستهلاكي..... 22

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر..... 24

ثامناً: أخبار الهيئة..... 34

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم وسندات)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	يوليو -سبتمبر 2022	يوليو -سبتمبر 2021	معدل التغير %
قيمة أسهم تأسيس (بالمليون جنيه)	10,094.41	14,024.53	-28%
قيمة أسهم زيادة رأس المال (بالمليون جنيه)	68,169.26	29,356.21	132%
قيمة إصدارات سندات التوريق (بالمليون جنيه)	25,840.00	2,465.00	948%
قيمة إصدارات سندات الشركات (بالمليون جنيه)	2,301.00	0.00	-
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم والسندات	106,404.67	45,845.75	132%

يتضح من البيانات زيادة قيمة الإصدارات الجديدة بصفة عامة في الربع الثالث من عام 2022 بنسبة بلغت نحو 132%، مع انخفاض قيمة الاستثمارات الجديدة (أسهم التأسيس) بنسبة 28% عن الفترة المقابلة لها من العام السابق، وزيادة قيمة أسهم زيادة رأس المال بنسبة 132%، كما زادت قيمة سندات التوريق بنسبة 948%، عن الفترة المقابلة لها في عام 2021.

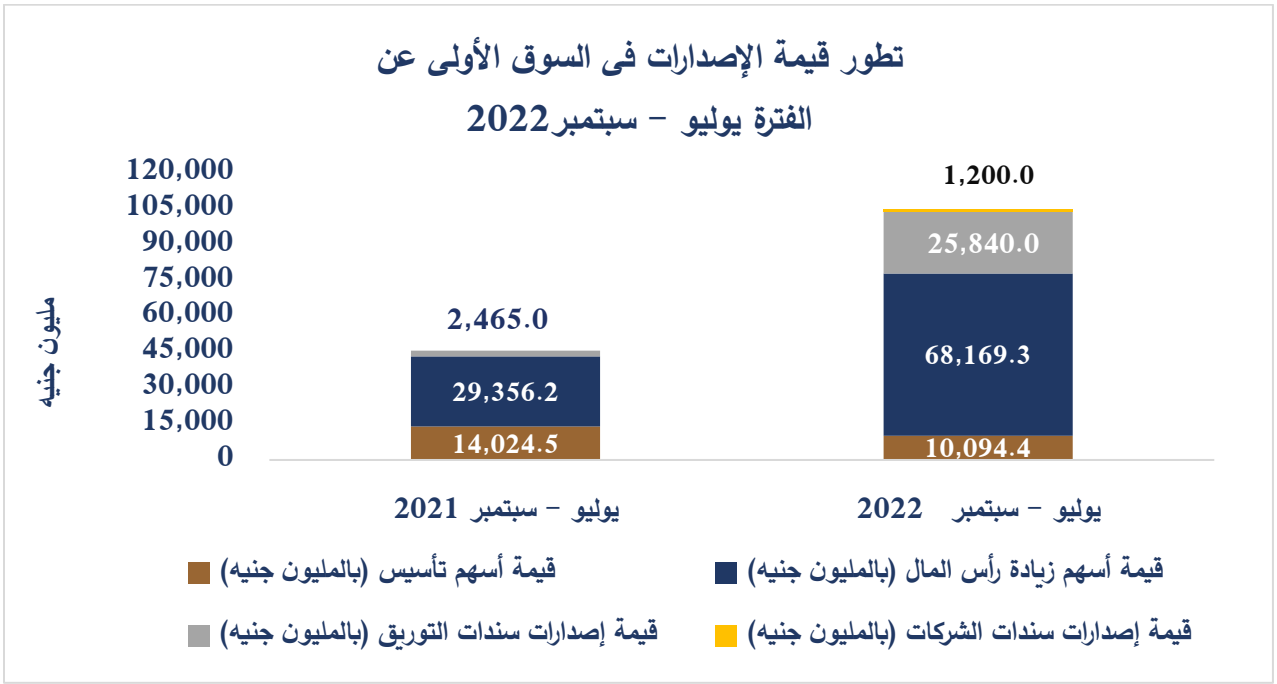

2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق سبتمبر 2022	إغلاق سبتمبر 2021	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	9,827.46	10,517.03	-6.56%
EWI EGX70	2,250.50	2,722.61	-17.34%
EGX100 EWI	3,188.24	3,671.65	-13.17%
مؤشر تميز	3,554.35	4,744.26	-25.08%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثالث عن عامي 2022&2021)

*: تم استحداث مؤشر تميز بدلًا من مؤشر النيل.

EGX 30 (01/07/2022 – 30/09/2022)

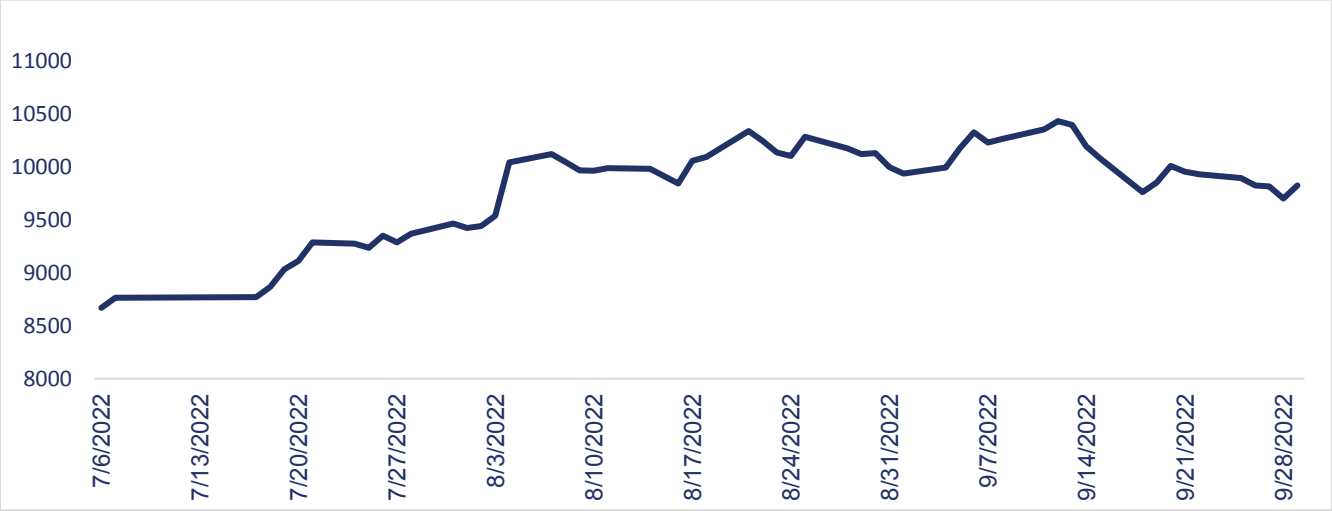

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (يوليو –سبتمبر 2022):

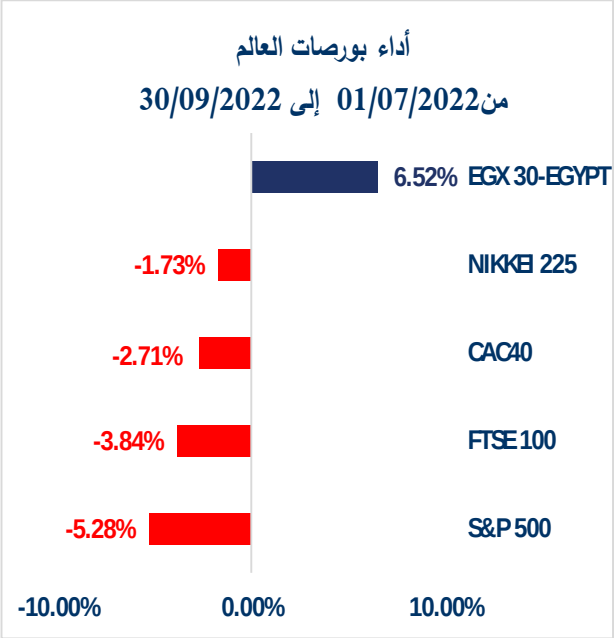

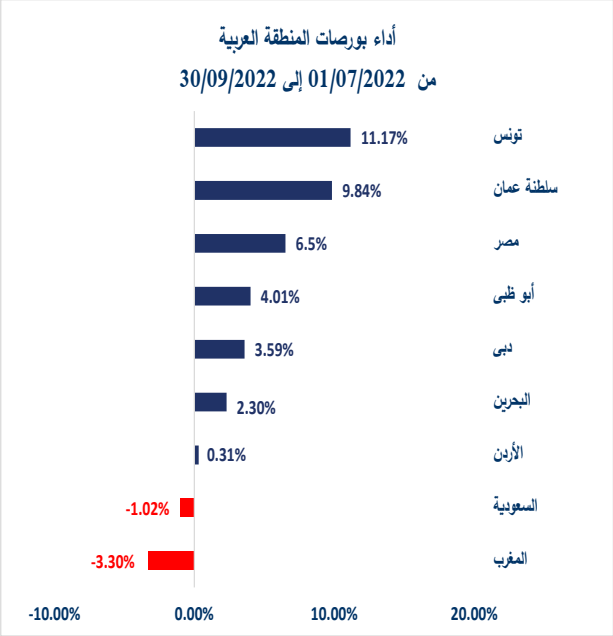

Market	Index
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM 30 (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX 30
United Kingdom	FTSE 100
France	CAC40
USA	S&P 500
Japan	NIKKEI 225

تعاملات المستثمرين خلال الفترة يوليو –سبتمبر 2022:

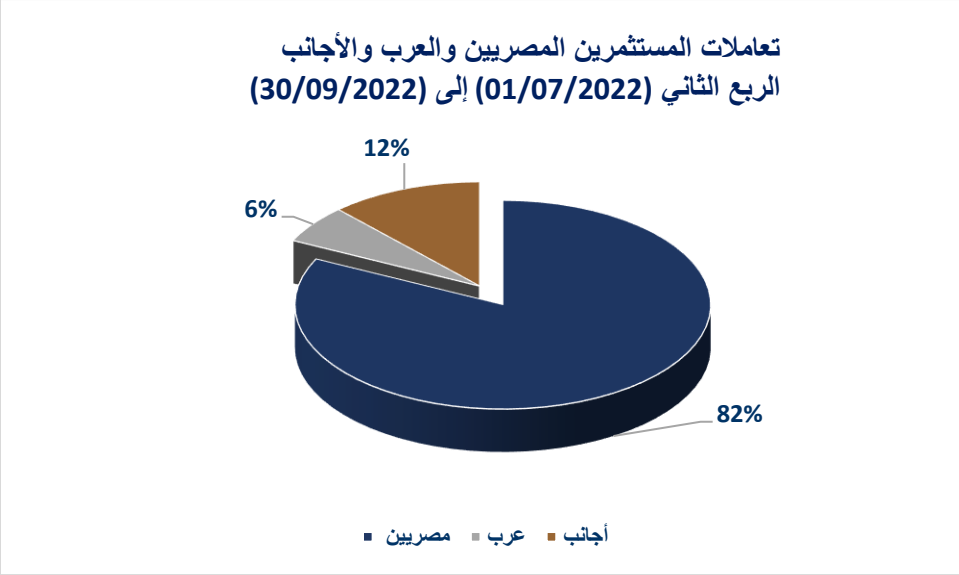

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين خلال الفترة على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 82% ثم الأجانب بنسبة 12% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 6%.

ب–إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات**

جدول (1–3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات

البيـــــــان	يوليو –سبتمبر 2022	يوليو –سبتمبر 2021	معدل التغير (%)
الأسهم المقيدة (داخل المقصورة) –تشمل سوق الشركات المتوسطة والصغيرة (بالمليون جنيه)	93,217.29	101,492.61	-8.15%
سوق الشركات المتوسطة والصغيرة (بالمليون جنيه)	631.91	820.05	-22.94%
الأسهم غير المقيدة (خارج المقصورة) –OTC (بالمليون جنيه)	7,993.66	30,055.63	-73.40%
السندات (بالمليون جنيه)	131,466.97	145,648.29	-9.74%
صناديق المؤشرات (بالمليون جنيه)	0.70	0.49	42.87%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	232,678.62	277,197.02	-16.06%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	40,316.67	31,766.17	26.92%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2021 & 2022).

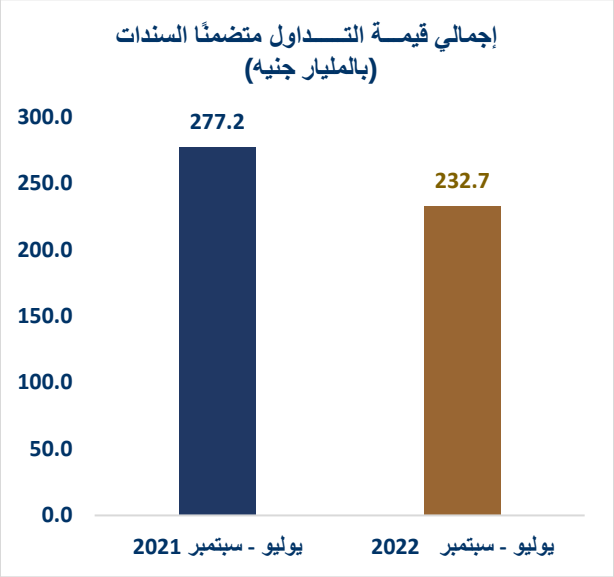

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين أن إجمالي قيمة التداول (الأسهم والسندات) انخفضت في الربع الثالث من عام 2022 بالمقارنة بالربع الثالث من عام 2021، من نحو 277.2 مليار جنيه إلى نحو 232.7 مليار جنيه بمعدل انخفاض بلغ 16.06 %.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الأول من عام 2022

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 688.1 مليار جنيه في نهاية الربع الثالث من عام 2022 وذلك بانخفاض بلغ نحو 2.16%عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي[1] بنهاية الفترة نحو 11.4% كما يلي:

جدول (1-4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيـان	إغلاق سبتمبر 2022	إغلاق سبتمبر 2021	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	**688.1**	**703.3**	**-2.16%**
رأس المال السوقي لـ EGX30	**431**	**369.9**	**16.52%**
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق الشركات المتوسطة والصغيرة	**2**	**1.8**	**11.11%**

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثالث من عامي 2021 & 2022).

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 6014.61 مليار جنيه لعام 2021/2020 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (يوليو إلى سبتمبر 2022):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يوليو -سبتمبر 2022	يوليو -سبتمبر 2021	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	6,320.9	4,773.5	32.42%
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	8,175.3	8,270.8	-1.15%
إجمالي	14,496.2	13,044.3	11.13%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	2,619.2	2,317.1	13.04%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	4,208.2	3,202.2	31.42%
إجمالي	6,827.4	5,519.3	23.70%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

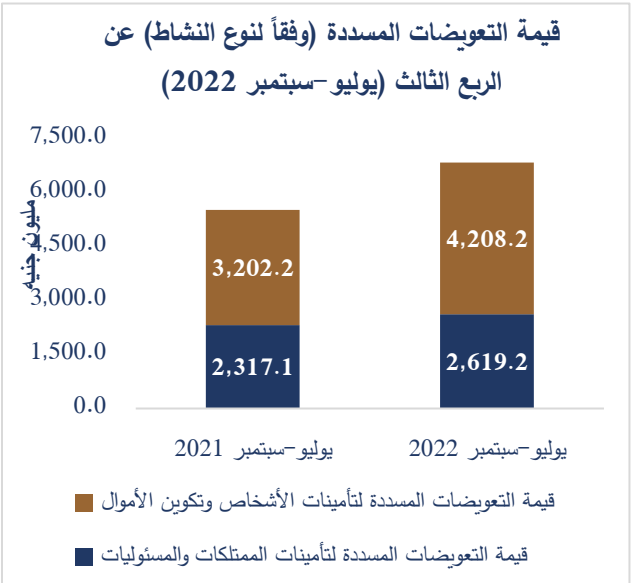

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (يوليو-سبتمبر 2022):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يوليو -سبتمبر 2022	يوليو -سبتمبر 2021	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	12,531.3	11,858.7	5.67%
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	1,964.9	1,185.6	65.73%
إجمالي	14,496.2	13,044.3	11.13%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	6,187.2	4,926.1	25.60%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	640.2	593.2	7.92%
إجمالي	6,827.4	5,519.3	23.70%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

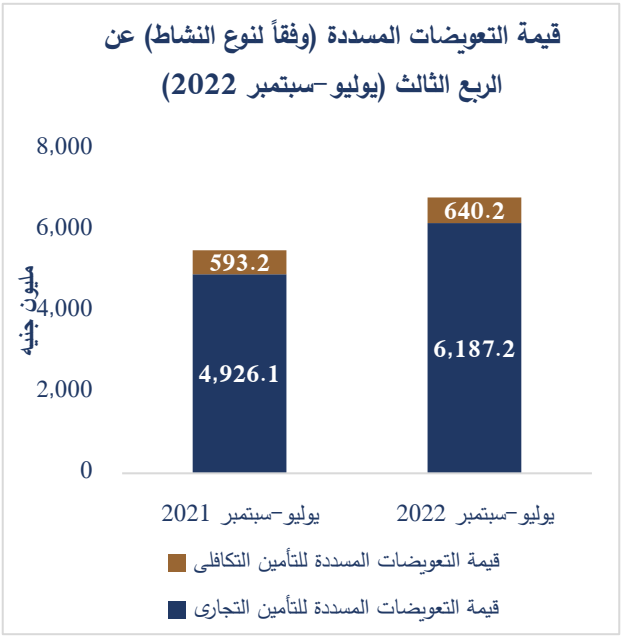

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى سبتمبر 2022	حتى سبتمبر 2021
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى	41	42
مجمعات التأمين	6	6
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى سبتمبر 2022	حتى سبتمبر 2021
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	95	93
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	13681	13381
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	29	25
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	319	347
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	10	10
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	377	373
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	52	50

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 5.3 مليار جنيه عن الربع الحالي (2022/7/1-2022/9/30) مقابل نحو 3.2 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 65.6%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الثالث من عام 2022:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (يوليو-سبتمبر 2022)

	عدد المستثمرين		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	يوليو-سبتمبر 2022	يوليو-سبتمبر 2021		يوليو-سبتمبر 2022	يوليو-سبتمبر 2021	
الإجمالي	2949	1702	73.27%	4181.1	2437.5	71.53%

يتضح من الجدول ارتفاع عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2022/7/01-2022/9/30) بنسبة تصل إلى73.27% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2021، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد ارتفعت بنحو71.53% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق.

جدول (3-2) عدد المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (يوليو-سبتمبر 2022)

الدخل الشهري بالجنيه	يوليو-سبتمبر 2022		يوليو-سبتمبر 2021		معدل التغير %
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
حتى 2500	92	3.12%	115	6.76%	-20.00%
أكبر من 2500 -3500	244	8.27%	108	6.35%	125.93%
أكبر من 3500	2613	88.61%	1479	86.90%	76.67%
الإجمالي	2949	100.00%	1702	100.00%	73.27%

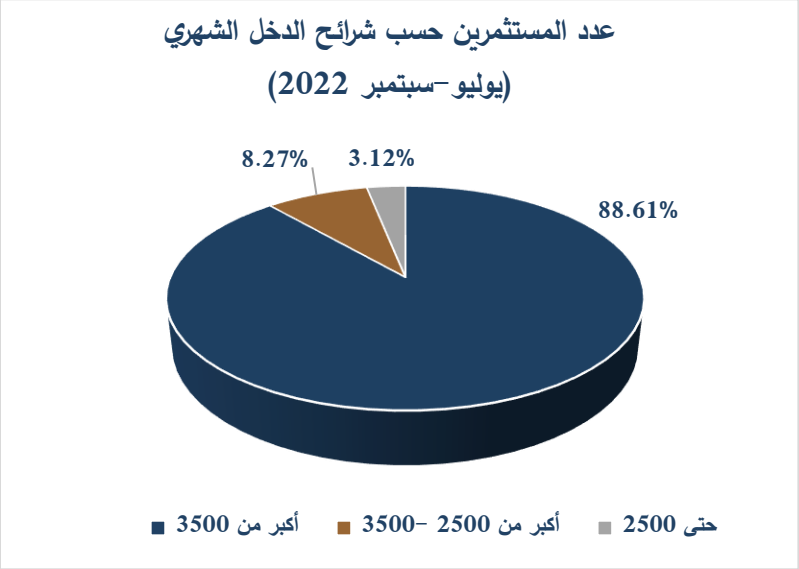

يتضح من كل من الجدول والرسم البياني السابقين استحواذ المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (أكبر من 3500 جنيه) نحو نسبة 88.61%، في حين بلغ نصيب ذوي شرائح الدخل الشهري (حتى 2500 جنيه) على نسبة في عدد المستثمرين بلغت نحو 3.12% وذلك في الربع االثالث من عام 2022 (2022/7/1-2022/9/30).

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (يوليو-سبتمبر 2022)

فئة المساحات م2	يوليو-سبتمبر 2022		يوليو-سبتمبر 2021		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
من 0 -66 م2	117	3.97%	38	2.23%	207.89%
من 66-86 م2	455	15.43%	189	11.10%	140.74%
أكبر من 86 م2	2377	80.60%	1475	86.66%	61.15%
الإجمالي	2949	100.00%	1702	100.00%	73.27%

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو 80.60% في الربع الثالث من عام 2022، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 86.66%.

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (يوليو-سبتمبر 2022)

نوع الغرض	يوليو-سبتمبر 2022		يوليو-سبتمبر 2021		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
سكنى	2902	98.41%	1667	97.94%	74.09%
أخرى	47	1.59%	35	2.06%	34.29%
الإجمالي	2949	100.00%	1702	100.00%	73.27%

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (يوليو-سبتمبر 2022)

نوع العميل	يوليو-سبتمبر 2022		يوليو-سبتمبر 2021		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	
عادى	675.6	16.16%	671.1	27.53%	0.67%
عميل صندوق	129.9	3.11%	45.6	1.87%	184.87%
محافظ مشتراه	3375.6	80.73%	1720.8	70.60%	96.16%
الإجمالي	4181.1	100.00%	2437.4	100.00%	71.54%

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3– 6) شركات التمويل العقاري الجديدة

البيـــان	في نهاية سبتمبر 2022	في نهاية سبتمبر 2021	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	16	15	6.7%
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	3134.1	2629.4	19.2%

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 16 بنهاية الربع الثالث لعام 2022، مقابل 15 شركة في نهاية الربع الثالث عام 2021 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الثالث من عام 2022 نحو (185) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (181) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2021 بمعدل ارتفاع بلغ 2.21% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية سبتمبر عام 2022

البيـــان	في نهاية سبتمبر 2022	في نهاية سبتمبر 2021	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	185	181	2.21%

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	يوليو-سبتمبر 2022	يوليو-سبتمبر 2021	معدل التغير %
عدد العقود	624	847	-26.33%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	23,132.7	22,559.5	2.54%

شهدت الفترة من يوليو-سبتمبر عام 2022 ارتفاعًا في هذا النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2021، حيث تزايدت خلال الفترة لتصل إلى نحو 23.1 مليار جنيه مقارنةً بـ 22.6 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 2.54%، بينما انخفض عدد العقود إلى 624 عقدًا مقارنة بـ 847 عقدًا وبمعدل ارتفاع بلغ 26.33%. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

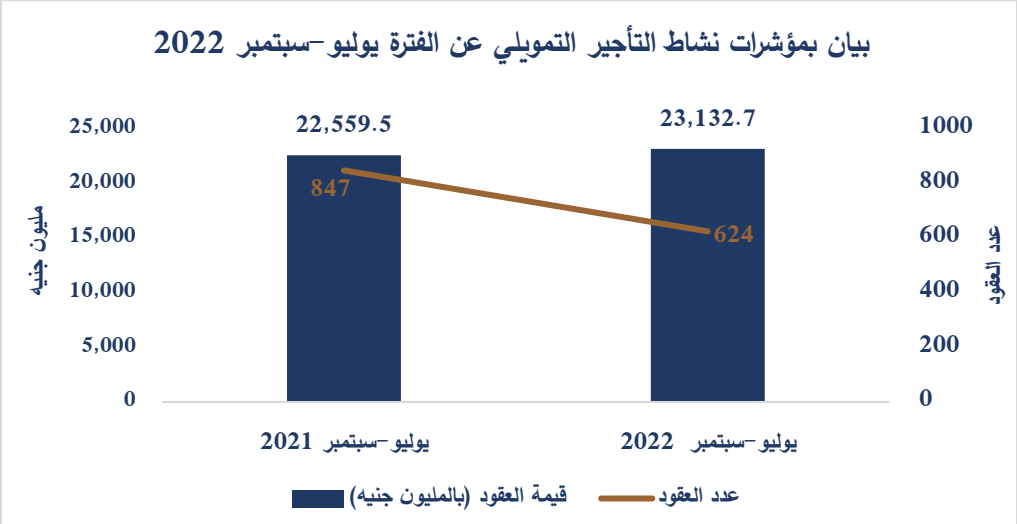

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	يوليو-سبتمبر 2022		يوليو-سبتمبر 2021	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	19,817.8	85.67%	19,561.0	86.71%
2	سيارات نقل	1,101.9	4.76%	684.4	3.03%
3	معدات ثقيلة	602.5	2.60%	356.4	1.58%
4	آلات ومعدات	576.2	2.49%	1,140.7	5.06%
5	بواخر	342.2	1.48%	0.0	0.00%
6	سيارات ملاكي	276.7	1.20%	351.0	1.56%
7	خطوط إنتاج	245.6	1.06%	319.3	1.42%
8	أجهزة مكتبية	4.4	0.02%	69.3	0.31%
9	أخرى	165.5	0.72%	77.4	0.34%
	الإجمالي	23,132.8	100.00%	22,559.5	100.00%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (يوليو-سبتمبر 2022) شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 19.8 مليار جنيه وبنسبة 85.67% من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائمًا إلى قروض لتنفيذه) وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 86.71% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط سيارات النقل باستحواذه على 4.76% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بـ 1.1 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط المعدات الثقيلة بقيمة عقود بلغت نحو 0.6 مليار جنيه وبنسبة 2.60% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

خامساً: نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 12.9 مليار جنيه في نهاية سبتمبر 2022 بالمقارنة بنحو 8.4 مليار جنيه في نهاية سبتمبر 2021، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 53%.

جدول (5-1) حجم الأرصدة المدينة

البيان	في نهاية سبتمبر 2022	في نهاية سبتمبر 2021	معدل التغير %
حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	12876.3	8417.5	%53
الشركات المحيلة (العملاء)	521	422	%23.5

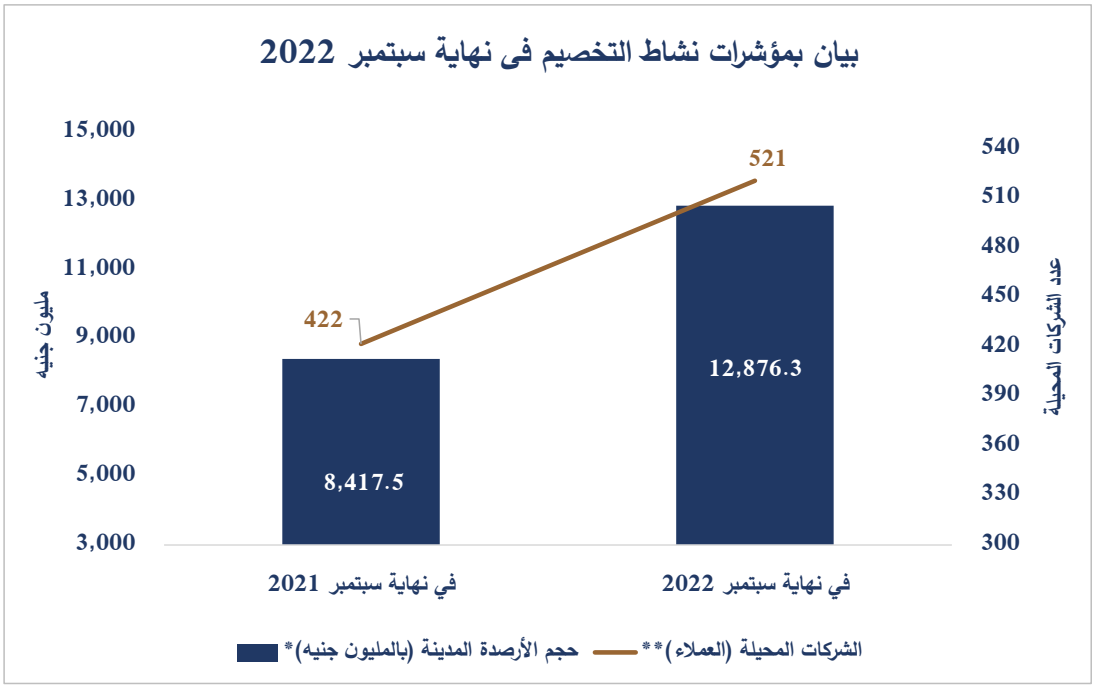

حجم الأوراق المخصمة

جدول (5-2) حجم الأوراق المخصمة

البيان	يوليو - سبتمبر 2022	يوليو - سبتمبر 2021	معدل التغير %
إجمالي حجم الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	7600.45	4811.8	%58
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	4583	2784.3	%64.6
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	3017.4	2027.5	%48.8

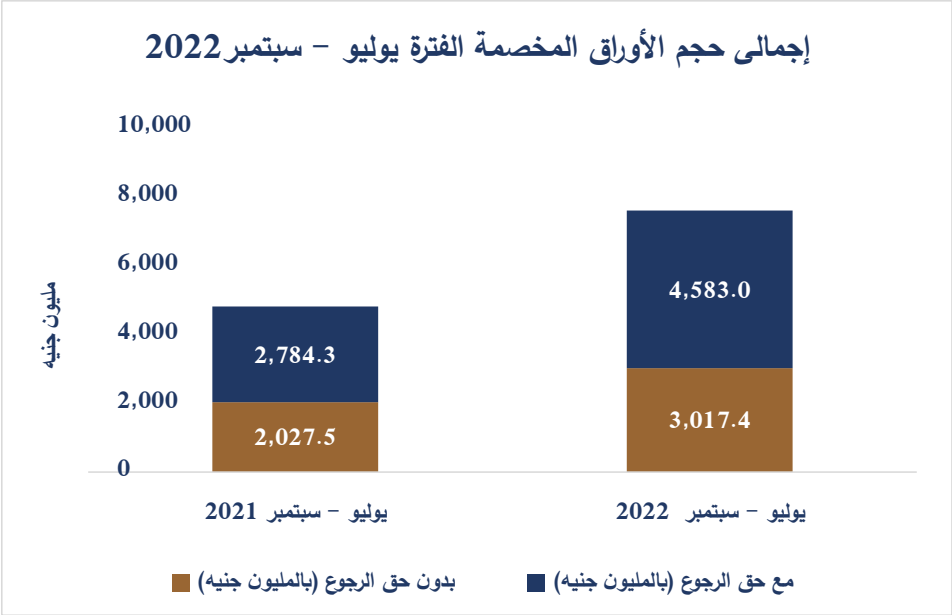

جدول (5-3) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية سبتمبر 2022	في نهاية سبتمبر 2021
إجمالي عدد الشركات المقيدة (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	31	23

سادساً: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي كما أن يستفيد به الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي (Financial Inclusion) الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم 18 لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	يوليو-سبتمبر 2022	يوليو-سبتمبر 2021	معدل التغير %
عدد العملاء	686,037	335,890	104.2%
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	7,565.7	4,712.2	60.6%

بلغ عدد عملاء التمويل الاستهلاكي ما يزيد عن 686 ألف عميل خلال الربع الثالث (يوليو-سبتمبر) 2022 وذلك مقارنة بحوالي 336 ألف عميل خلال الربع المناظر من العام السابق محققًا معدل نمو بلغ 104.2%، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 7.6 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بـ 4.7 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل زيادة بلغ 60.6%.

ومن الجدير بالذكر، أن آليات التمويل الاستهلاكي تساعد على زيادة الطلب المحلي وبالتالي زيادة الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي، كما أنها تدفع القطاع العائلي إلى استخدام أفضل للموارد وإلى زيادة قدرته على التخطيط والادخار.

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلع والخدمات	يوليو-سبتمبر 2022	
		إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
1	الأجهزة الكهربائية والالكترونيات	2,407.1	31.82%
2	شراء سيارات ومركبات	2,154.8	28.48%
3	سلع معمرة أخرى	630.3	8.33%
4	الأثاث وتجهيزات المنازل	431.6	5.70%
5	موبايل	340.9	4.51%
6	الملابس والاحذية والشنط والساعات والمجوهرات والنظارات	325.7	4.30%
7	المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل لتجارية المختلفة	273.2	3.61%
8	التشطيبات والتجهيزات المنزلية	197.4	2.61%
9	قطع غيار المركبات وسيارات الركوب بجميع أنواعها	122.3	1.62%
10	أخرى	682.4	9.02%
	الإجمالي	7,565.7	100.00%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (يوليو-سبتمبر) 2022 شهدت استحواذ الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 2.4 مليار جنيه وبنسبة 31.82% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب شراء السيارات والمركبات باستحواذه على 28.48% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت 2.2 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث سلع معمرة أخرى بقيمة تمويل بلغت نحو 0.6 مليار جنيه وبنسبة 8.33% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

نهاية الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2021

أولًا: تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية):

جدول (7-1) أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لكل فئة (أ – ب – ج، والشركات)

الفئة	نهاية الربع الثالث من عام 2022				نهاية الربع الثالث من عام 2021			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
شركات	1690.38	43.56%	21072.24	59.38%	1402.40	41.28%	13794.95	56.52%
جمعيات (أ)	1957.33	50.43%	12837.79	36.18%	1751.26	51.55%	9122.46	37.38%
جمعيات (ب)	78.63	2.03%	693.35	1.95%	89.52	2.64%	682.55	2.80%
جمعيات (ج)	154.67	3.99%	881.08	2.48%	153.70	4.52%	805.33	3.30%
الإجمالى	3881.01	100.00%	35484.46	100.00%	3396.89	100.00%	24405.28	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثالث من عام 2022 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 45.4% حيث بلغت نحو 35.5 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2021 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 24.4 مليار جنيه.

كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 14.25% حيث بلغ العدد حوالي 3.8 مليون مستفيد في نهاية الربع الثالث عام 2022، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2021 والذي كان فيه عدد المستفيدين نحو 3.4 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الثالث من عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 21.1 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.7 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية بالربع الثالث من عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 13.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.4 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 59.38%، بينما احتلت المركز الثاني من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 43.56%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثالث عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 12.8 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 2 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 9.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.7 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 36.18%، بينما احتلت المركز الأول من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 50.43%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثالث من عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 693.4 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 78.6 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 682.6 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 89.5 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 1.95%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.03%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثالث لعام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 881.1 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 154.7 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2021، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 805.3 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 153.7 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 2.5%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 4%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقًا لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي):

جدول(7-2) تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

	نهاية الربع الثالث من عام 2022				نهاية الربع الثالث من عام 2021			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
تجاري	2479.18	63.88%	21193.14	59.73%	2228.74	65.61%	14984.65	61.40%
خدمي	522.11	13.45%	4934.05	13.90%	420.46	12.38%	3263.96	13.37%
زراعي	635.23	16.37%	6997.80	19.72%	545.73	16.07%	4575.50	18.75%
إنتاجي	244.49	6.30%	2359.47	6.65%	201.96	5.95%	1581.18	6.48%
الإجمالى	3881.01	100.00%	35484.46	100.00%	3396.89	100.00%	24405.28	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثالث لعام 2022 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2021 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الثالث عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 21.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.5 مليون مستفيد

مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الثالث عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 15 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.2 مليون مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 59.7%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 63.9%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثالث الأول عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 4.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 522.1 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 3.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 420.5 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.9 %، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 13.5%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثالث عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 635.2 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 4.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 545.7 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 19.7%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 16.4%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثالث لعام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو2.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 244.5 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 202 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 6.7 %، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.3%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

جدول (7-3) تحليل أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث)

	نهاية الربع الثالث من عام 2022				نهاية الربع الثالث من عام 2021			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
ذكور	1545.74	39.83%	18864.55	53.16%	1284.65	37.82%	12857.13	52.68%
إناث	2335.27	60.17%	16619.91	46.84%	2112.24	62.18%	11548.15	47.32%
الإجمالى	3881.01	100.00%	35484.46	100.00%	3396.89	100.00%	24405.28	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثالث عام 2022 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2021 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الثالث 2022 نحو 18.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.5 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثالث 2021 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 12.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.3 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الثالث 2022 المركز الأول بنسبة 53%، بينما احتلت المركز الثاني بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 39.8%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الثالث عام 2022 نحو 16.6 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.3 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2021 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 11.5 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.1 مليون مستفيدة.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الثالث 2022 المركز الثاني بنسبة 47% بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 60%.

ثانيًا: تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر):

جدول(7-4) تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر) وفقاً لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

	نهاية الربع الثالث من عام 2022				نهاية الربع الثالث من عام 2021			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
تجاري	3.68	13.65%	1.94	12.21%	2.32	22.45%	0.48	22.63%
خدمي	10.76	39.87%	6.07	38.26%	4.72	45.62%	1.00	46.60%
زراعي	6.50	24.06%	4.88	30.78%	0.04	0.42%	0.01	0.40%
إنتاجي	6.05	22.42%	2.97	18.75%	3.26	31.52%	0.65	30.37%
الإجمالى	26.99	100.00%	15.85	100.00%	10.34	100.00%	2.14	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثاني لعام 2022 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2021 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الأول في نهاية الربع الثالث الأول عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 6.1 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 10.8 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 4.7 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الأول بنسبة 38.3%، والمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 40%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثالث عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 4.9 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 6.5 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 0.01 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.04 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 30.8%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 24%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثالث لعام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو6 ألاف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 0.65 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 3.26 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الثالث بنسبة 18.75%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 22.42%.

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثالث عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1.94 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 3.7 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 0.48 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.3 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الرابع بنسبة 12.21%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 13.65%.

ثالثاً: تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

جدول(7-5) تحليل أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وفقاً لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

	نهاية الربع الثالث من عام 2022			
	عدد المستفيدين	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
تجاري	1054	75.07%	956.22	72.74%
خدمي	199	14.17%	212.29	16.15%
زراعي	70	4.99%	47.23	3.59%
إنتاجي	81	5.77%	98.81	7.52%
الإجمالى	1404	100.00%	1314.54	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشاط التجاري في المركز الأول في نهاية الربع الثالث من عام 2022 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 956.22 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1054 مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 72.74%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 75.1%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية الربع الثالث من عام 2022 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 212.3 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 199 مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي نسبة 16.15%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 14.17%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

جاء النشاط الإنتاجي والحرفي في المركز الثالث في نهاية الربع الثالث من عام 2022 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 98.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 81 مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي نسبة 7.52%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 5.77%.

النشاط الزراعي:

جاء النشاط الزراعي في المركز الرابع في نهاية الربع الثالث من عام 2022 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 47.23 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 70 مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي نسبة 3.59%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 4.99%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (1040) في نهاية الربع الثالث عام 2022.

جدول (7–6) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الثالث من عام 2022

الفئة	عدد الجهات المرخص لها	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	عدد المنافذ القائمة
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	21	20	934	954
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	13	13	103	116
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	987	945	84	1,029
شركات تمويل المشروعات متناهية الصغر	19	19	1,525	1,544
الإجمالي	1040	997	2,646	3,643

جدول (7–7) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الثالث من عام 2022

البيـــان	عدد الجهات المرخص لها	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	إجمال عدد المنافذ
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	2	2	353	355
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	1	1	1	2
الإجمالي	3	3	352	355

ثامناً: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

الرقابة المالية" و "هيئة الأمم المتحدة للمرأة " ينظمان سلسلة ندوات حول المساواة بين الجنسين وتحسين بيئة العمل

نظمت هيئة الرقابة المالية بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ندوتين حول "المساواة بين الجنسين وتحسين بيئة العمل" وقد حثت الهيئة الشركات على أولوية دمج مبادئ تمكين المرأة في استراتيجياتهم، واطلاعهم على التوجهات العالمية الجديدة التي طرأت على الأسواق العالمية وقضت بأهمية التوافق مع المعايير المتعلقة بالإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة.

وتحرص الهيئة على أن تقدم الرقيب على القطاع المالي غير المصرفي كنموذج يحتذى به في تطبيق مبادئ الاستدامة حيث شغلت سيدتين عضوية مجلس إدارة الهيئة، كما أصدرت الهيئة ميثاق أخلاقي لمنع التحرش وخلق بيئة عمل توفر فرص متكافئة بين الجنسين، كما تتبع الهيئة نهج الاستدامة مع الموردين المتعاملين معها، والتي تقوم على التزام الموردين بتقديم منتجات مستدامة تحافظ على البيئة، وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في بيئة العمل لديهم.

بروتوكول تعاون بين "الرقابة المالية" و "جامعة عين شمس" لتأهيل الشباب لاتخاذ قرارات مستنيرة عند إدارة أموالهم

وقعت الهيئة بروتوكول تعاون مع جامعة عين شمس لرفع مستويات الوعي المالي غير المصرفي بين طلاب الجامعة ونشر الثقافة المالية بينهم، وتأهيلهم لاتخاذ قرارات مستنيرة عند استخدام وإدارة الأموال وتحقيق الرشد والرفاهية المالية على أن تتضمن أنشطة لتحفيز الشباب على ريادة الأعمال وخلق فرص عمل جدية، بجانب تحسين قدرتهم على معرفة واستخدام أساليب تمويل المشروعات غير المصرفية، وحث الشباب على تجربة المنتجات والخدمات المالية غير المصرفية وفقا لاحتياجاتهم و حمايتهم من عمليات الاحتيال والنصب المالي، بالإضافة إلى رفع قدرة وكفاءة الشباب في التفكير المالي، وكيفية استخدام الأدوات المالية غير المصرفية لتحقيق الاستقلالية المالية.

هيئة الرقابة المالية تشارك في المؤتمر السنوي الخامس للاستثمارات البديلة لصناديق التقاعد الإفريقية في موريشيوس

كشفت الهيئة عن توجه الرقيب في مصر لتطوير "نموذج متخصص للتقييم الذاتي لإدارة المخاطر التي تواجهها صناديق التأمين الخاصة" يلائم طبيعة عملها، ويساعد على فهم وإدارة أفضل للمخاطر التي تواجهها، ويُمكن القائمين على إدارة صناديق التأمين الخاصة من اتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية فعالة وإجراءات وقائية مانعة، تَحد من الآثار السلبية للمخاطر المختلفة التي تتعرض لها. في خطوة للتغلب على حالة عدم اليقين التي تواجهها المؤسسات والجهات المالية غير المصرفية وفى القلب منها صناديق التقاعد الاختيارية عند رسم سياساتها الاستثمارية

جاء ذلك خلال مشاركة الهيئة في المؤتمر السنوي الخامس للاستثمارات البديلة لصناديق التقاعد الإفريقية والذي عقد بدولة موريشيوس لمناقشة كيفية زيادة استثمارات صناديق التقاعد–والمعروفة في مصر بصناديق التأمين الخاصة– والبحث عن بدائل استثمارية تحقق أعلي عوائد، وتراعى المخاطر المرتبطة بتلك الاستثمارات البديلة وتسعى نحو تعزيز استدامتها للصناديق، وذلك في ظل حالة عدم اليقين التي سببتها الأزمات الدولية المتلاحقة، وما ترتب عليها من الحاجة إلى استكشاف البيئة الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى البيئة المرتبطة بأفريقيا، ودراسة توقعات الأداء–استثماريا–على المدى المتوسط والمدي الطويل في ظل استمرار الاتجاه العالمى للتعافي من آثار جائحة كورونا.

فوز رئيس الهيئة برئاسة لجنة الأسواق النامية والناشئة وبمنصب نائب رئيس المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (الأيوسكو) للمرة الثانية على التوالي

في تقدير دولي جديد للدولة المصرية، وللدور الذي تلعبه على المستويين الإقليمي والدولي، احتفظت هيئة الرقابة المالية بمنصب رئيس لجنة الأسواق النامية والناشئة *Growth and Emerging Markets Committee–GEMC* التابعة للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال(الأيوسكو)

مائدة مستديرة في "الرقابة المالية" لتوفير حماية تأمينية لتغطية المخاطر التي تتعرض لها السيدات الأقل حصولا على المنتجات المالية-

استضافت الهيئة فعاليات مائدة مستديرة تتناول "تعزيز حصول الفئات النسائية الأقل استخداما للمنتجات المالية على خدمات التأمين متناهي الصغر"، وذلك بالتعاون مع برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المُمول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.وتضمنت فعاليات المائدة المستديرة تحديد منتجات التأمين متناهي الصغر والمواتية لتغطية مخاطر السيدات في الفئات المستهدفة وذلك تماشيًا مع أهداف الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة المتضمنة كعناصر رئيسية لرؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة.

وترجع أهمية المائدة المستديرة لاستهدافها فتح قنوات اتصال ومد أواصر التعاون بين مقدمي خدمات التأمين من ناحية، والسيدات الأقل حصولًا على المنتجات المالية ضمن الفئات المستهدفة-من ناحية أخرى-من خلال برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة. وأن الرقيب حريص على المبادرة بتبادل الخبرة الدولية مع شركات التأمين المصرية لتغطية مخاطر السيدات في الفئات المستهدفة، موضحا ضرورة أن يتم نشر التوعية بالخدمات التأمينية متناهية الصغر للفئات المستهدفة بشقيها المرتبط بالحماية التأمينية للأشخاص، وعلى الممتلكات وذلك لتوسيع قاعدة الاستفادة لمواجهة المخاطر الشخصية وإدارة المخاطر تجاه الأصول.

إطلاق تحذير جديد من مخاطر الانسياق لدعوات التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة

أطلقت الهيئة ظهر تحذيرا للمتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية من مخاطر الاشتراك في عمليات الاكتتاب الأولى في العملات *Initial Coin Offering -ICO* والتي تهدف لجمع أموال من المواطنين، ومن مخاطر الانسياق لدعوات التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة في ضوء أنها غير خاضعة لرقابة أي جهة داخل مصر، وتشكل تحايلاً على المنظومة النقدية الرسمية وما يرتبط بها من قوانين وتشريعات.

وتهيب الهيئة بالمستثمرين-والمتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية-بضرورة توخى الحذر من الدخول بهذا النوع من الأدوات عالية المخاطر باعتباره نوعا من أنواع المقامرة، وأن من يتعامل على تلك العملات معرض لفقدان كامل أمواله عند تقبله لهذه الدرجة العالية من المخاطر، كما أنه من الوارد أن يقع المستثمرون في تلك العملات الافتراضية

في شباك القراصنة أو يتعرضوا لخسائر ضخمة في أي وقت بفعل أي تصريح او تنظيم من قبل أي من السلطات الرقابية في أي من دول العالم.

الموافقة على أول برنامج لسندات توريق الحقوق المالية المستقبلية بمبلغ 2 مليار جنيه مصري

وافقت الهيئة على قيام شركة المجموعة المالية للتوريق بإصدار أول برنامج متعدد الإصدارات لسندات توريق الحقوق المالية المستقبلية بمبلغ 2 مليار جنيه مصري لمدة 3 سنوات لصالح شركة "القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية " بصفتها الشركة المحيلة لمحفظة الحقوق المالية المستقبلية، وعلى أن يكون الإصدار الأول للبرنامج بحد أقصى وقدره 800 مليون جنيه مصري لمدة سبع سنوات.

صرف مبلغ 48 مليون جنيه جديدة من فوائض شركات التامين التكافلي على أوجه الخير ليصل إجمالي مبالغ التبرع إلى 200 مليون جنيه

اتفقت لجنة" التصرف في فوائض شركات التأمين التكافلي الغير موزع "والمشكلة بقرار رئيس هيئة الرقابة المالية رقم (23) لسنة 2019، في اجتماعها الأخير، على التبرع بمبلغ مالي جديد يقدر بحوالي 48 مليون جنيه لإنفاقه في أعمال الخير والبر، وتوجيهه كدعم مالي للجهات التي تقدم الرعاية طبية للمواطنين بمقابل رمزي أو بدون مقابل.

إن الفائض التأميني وهوما يتبقى من مجموع الاشتراكات المحصلة وعوائد استثماراتها وأي إيرادات أخرى، بعد خصم التعويضات المدفوعة للمشتركين والمخصصات الفنية وتكاليف ومصاريف العملية التأمينية وحصة أصحاب حقوق الملكية مقابل إدارة كل من اعمال التأمين التكافلي وانشطة الاستثمار يعاد توزيعه على حملة الوثائق وفقا للقواعد التى تحددها قرارات هيئة الرقابة المالية.الجدير بالذكر أن قيمة التعويضات المسددة عن شركات التأمين التكافلي خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2022 قد بلغت حوالي 1.1 مليار جنيه، بينما كانت عن نفس الفترة الزمنية لعام 2021 حوالي 953 مليون جنيه وبمعدل تغير حوالي 13% وذلك وفقاً لتقرير الأداء الشهري للأنشطة والصادر في مايو 2022.

الرقابة المالية ترحب بتعديل أحكام قانون مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والسماح بمزاولة نشاطي الكفالة بأجر والوساطة في منح وتحصيل التمويل

رحبت الهيئة بصدور القانون رقم (155) لسنة 2022 المعنى بتنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كخطوة هامة نحو استكمال الحماية لأصحاب المشروعات، وتعزيز الشمول المالي في القطاع المالي غير المصرفي وصولاً لأكبر عدد ممكن من المستفيدين ومساندة الفئات المحرومة ماليا وتعزيز قدرتها التنافسية بما يحقق رؤية مصر 2030. والذي جاء متماشياً مع ما نص عليه الدستور المصري من إيلاء الدولة المصرية للاهتمام الخاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بما يؤدي إلى تنمية الأسواق المالية غير المصرفية وزيادة معدلات أداءها في السوق المصري، وصولاً لأكبر عدد ممكن من المستفيدين.

وقد راعت الآلية القانونية الجديدة الحفاظ على حقوق جهات التمويل وأموالها من التبديد، واستجابة لقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية بحظر استخدام إيصالات الأمانة كأحد الضمانات التي كانت تطلبها جهات التمويل للموافقة على منح التمويل، لما نجم عن ذلك من شكاوى وإشكاليات عملية عديدة استدعت تدخل الهيئة بحظر استخدام تلك الإيصالات لحماية حقوق المتعاملين وعدم الإضرار بمصالحهم، وإيجاد حلولاً عملية تحفظ لجهات التمويل أموالها.

الإعلان عن فوز 7 منشآت مالية غير مصرفية في مسابقة "رواد التميز في الاستدامة

أعلن المركز الإقليمي للتمويل المستدام عن فوز 7 جهات في مسابقة "رواد التميز في الاستدامة" بالقطاع المالي غير المصرفي، والتي تم إطلاقها لأول مرة في شهر يونيو الماضي لتحفيز وتشجيع الجهات العاملة تحت إشراف ورقابة الهيئة نحو تطبيق أهداف التنمية المستدامة والاستثمار المسئول

وتسعى الهيئة جاهدةً إلى تطوير القطاع المالي غير المصرفي، وتحفيز جميع المؤسسات العاملة به على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتبني الاستثمار المسؤول والأخضر ودعم تمكين المرأة لتكون قادرة على مواكبة هذه التطورات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأن الإعلان عن مسابقة "رواد التميز في الاستدامة" بالقطاع المالي غير المصرفي جاء كخطوة لتأكيد جهود توطين مبادئ التنمية المستدامة والاستثمار المسؤول والأخضر وتطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) وتعزيز تمكين المرأة بالقطاع المالي غير المصرفي. كما تدعم المسابقة إجراءات الهيئة لتوجيه المؤسسات المالية غير المصرفية إلى التحول نحو دعم المشروعات الصديقة للبيئة،

وذلك بالتزامن مع الاستعدادات الجارية لاستضافة مصر هذا العام للمؤتمر السابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية.(COP 27)

مطالبة تأسيسية الاتحاد المصري للأوراق المالية بفتح باب الترشح لعضوية أول مجلس إدارة للاتحاد

خاطبت الهيئة العامة للرقابة المالية اللجنة التأسيسية للاتحاد المصري للأوراق المالية للبدء في اتخاذ إجراءات فتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارة الاتحاد والسير في إجراءات الدعوة لعقد الجمعية التأسيسية لانتخاب أعضاء أول مجلس إدارة للاتحاد، لتأسيس كيان مهني ذاتي التنظيم يضم الشركات العاملة بالنشاط لأول مرة في سوق رأس المال في مصر.

الجدير بالذكر أن انضمام الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية إلى عضوية الاتحاد المصري للأوراق المالية وجوبي بحكم القانون، كما سيختص الاتحاد بوضع (ميثاق شرف المهنة) للعاملين في مجال الأوراق المالية توافق عليه الجمعية العامة وتعتمده الهيئة–وذلك وفقا لنظامه الأساسي–بالإضافة إلى وضع دليل عمل استرشادي للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية الخاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال، وبما لا يتعارض مع القوانين السارية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها.

بعد مرور ما يزيد عن 120 عام على إنشاء أول شركة تأمين مصرية .. الرقابة المالية توجه شركات تأمينات الحياة إلى استخدام أول جداول إكتوارية مصرية لتسعير وثائقها

وجهت الهيئة شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال العاملة في سوق التأمين المصرى إلى استخدام النسخة الأولى من جداول الحياة الإكتوارية المصرية باعتبارها كحد أدنى لأسس تسعير وثائق تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، مع الالتزام بموافاة الهيئة ببيان احصائي لمعدلات الوفاة الفعلية لدى شركة التأمين مقارنة بالمعدلات الواردة بالنسخة الأولى من الجدول المصرى المقرر استخدامه، وبذلك تصبح مصر أول دولة عربية لديها جداول حياة خاصة بها، وقائم على بيانات الخبرة الفعلية لسوق التأمين بها.

رئيس الوزراء يلتقي الدكتور محمد فريد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لاستعراض خطط التطوير

التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم الأحد، الدكتور محمد فريد صالح، وذلك عقب صدور قرار السيد الرئيس عبدالفتاح السيسى، رئيس الجمهورية، بتكليفه قائما بأعمال رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، لاستعراض خطط الهيئة خلال الفترة المقبلة.

في مستهل اللقاء، قال رئيس الوزراء إن الحكومة تولي أهمية كبيرة لدعم جميع القطاعات المحركة والداعمة لنمو الاقتصاد المصري، وفي القلب منها القطاع المالي غير المصرفي الذي يأتي ضمن أولويات عمل الحكومة.
من جانبه قال الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن الفترة المقبلة ستشهد تطوير وتنفيذ استراتيجية عمل شاملة تطول كافة الأنشطة المكونة للقطاع المالي غير المصرفي على حد سواء بداية من نشاط سوق رأس المال، مروراً بالتأجير التمويلي والتمويل العقاري، والتأمين والتمويل الاستهلاكي وصولا إلى التمويل متناهي الصغر والتخصيم، وذلك بالتنسيق مع مختلف الأطراف ذات الصلة.
وأوضح فريد أن الفترة المقبلة ستشهد العمل على تطوير قواعد القيد لتمكن أكبر عدد من الشركات الجادة من القيد والطرح وذلك عقب تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وكذلك العمل على تطوير المنتجات التأمينية وسرعة البت فيها وبالأخص المنتجات التأمينية المرتبطة بالتمويل العقاري.

الرقابة المالية تعتمد مقترح البورصة بتصويب التعاملات من خلال بيع ما تم شرائه وشراء ماتم بيعه لاستقرار السوق

اتساقا مع مقتضيات تعزيز التنسيق بين الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية للارتقاء بأداء سوق الأوراق المالية، اعتمدت الهيئة مقترح البورصة بالتوسع في استخدام آلية التنفيذ العكسي بجانب الآليات الأخرى وذلك لتصويب مخالفات التداول وإزالة الآثار المترتبة عليها عبر بيع ما تم شرائه وشراء ما تم بيعه، مع العمل على تحييد الأثر على سعر الإقفال .وتأتي هذه الخطوة في إطار حرص الطرفين على استقرار الأسواق وسلامة التعاملات عبر تطبيق آليات من شأنها تجنب حدوث اضطرابات في السوق، حيث ترتكز هذه الآلية على تصويب التعاملات التي تنطوي على مخالفات قد تكون إجرائية من خلال بيع ما تم شراءه أو شراء ما تم بيعه وذلك لإزالة أثر المخالفات لأحكام القوانين والقرارات الصادرة تنفيذاً لها.

يتطلع الطرفان من وراء هذه التعديلات إلى معالجة وتصويب وإزالة الآثار المترتبة على المخالفات سريعا وذلك قبل اتخاذ الإجراءات القانونية، عبر انتهاج وتطبيق مبدأ التدرج في تصويب المخالفات وهو النهج الذي يضمن تحقيق الاستقرار للسوق جنبا إلى جنب مع حماية حقوق كافة المتعاملين.

الرقابة المالية تعتمد القواعد التنفيذية لتسوية العمليات المنفذة على "سندات الشركات" المقيدة بالبورصة المصرية في ذات جلسة التداول

استكمالا لجهود الهيئة العامة للرقابة المالية بالتنسيق مع كافة الأطراف لتطوير قدرات سوق الأوراق المالية وتعزيز تنافسيتها في جذب المزيد من الاستثمارات من خلال زيادة عمقها، اعتمد الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية القواعد التنفيذية المقدمة من شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي بعد التنسيق مع البورصة المصرية لتسوية العمليات المنفذة على "سندات الشركات" المقيدة بالبورصة المصرية في ذات جلسة التداول، وذلك في إطار الاستجابة لمطالب مسؤولي بنوك الاستثمار وشركات إدارة الأصول في سوق المال المصري، بهدف تنشيط السوق الثانوي لسندات الشركات وتقديم الحافز على التعامل على السندات المقيدة بالبورصة المصرية. وجاء في مقدمة القواعد التنفيذية المعتمدة أن يتم إجراء عملية المقاصة والتسوية للعمليات التي تتم على سندات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدءاً من ذات يوم التداول *(T+0)* متى توافر الرصيد النقدي في الحساب المخصص لذلك والرصيد الورقي لطرفي التعامل.

هذا وستقوم شركة مصر للمقاصة باستقبال عمليات التداول في ذات الجلسة "Intra Day" التي تتم على تلك السندات فور تنفيذها وبذات طريقة استقبال العمليات التي تتم على الأسهم المسموح بتداولها في ذات الجلسة، مع مراعاة أن تتم عملية التسوية للفروق النقدية الناتجة عن عمليات بيع كل أو جزء مما تم شراءه في ذات الجلسة على السندات بذات الضوابط المعمول بها للأسهم المسموح بتداولها في ذات الجلسة ويهدف القرار يستهدف إلغاء تكلفة التمويل المرحلي للفترة ما بين التداول والتسوية ومن ثم تخفيض تكلفة التداول على السندات.

الجدير بالذكر أن تلك القواعد قد صدرت في ضوء صدور موافقة مجلس إدارة الهيئة بالقرار رقم(82) لسنة 2021 بشأن تنظيم التعامل على سندات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ذات الجلسة"Intra Day" ، وكذلك صدور موافقة

مجلس إدارة البورصة المصرية في مارس 2021 على السماح بالتعامل في ذات جلسة التداول على سندات الشركات المقيدة.

الرقابة المالية توافق على إصدار سندات توريق بنصف مليار جنيه لإحدى محافظ التمويل الاستهلاكي

وافقت الهيئة على إصدار شركة أي اف جي هيرميس للتوريق سندات توريق اسمية في مقابل حقوق مالية ومستحقات آجلة الدفع تخص " محفظة تمويل استهلاكي " بمبلغ 532.6 مليون جنيه مصري، تمثل الإصدار الثاني من البرنامج الثاني لشركة أي اف جي هيرميس للتوريق البالغ قيمته 2 مليار جنيه والمخصص لمحافظ التمويل الاستهلاكي المحالة من شركة فاليو للتمويل الاستهلاكي.

حيث يسعى الرقيب دائما إلى تنشيط وتطوير سوق رأس المال وما يتضمنه من أدوات الدين المتمثلة في سندات الشركات، وسندات التوريق للحقوق المالية الآجلة، والمستقبلية، بالإضافة إلى الصكوك، نظرا لدورها الحيوي في تعميق سوق رأس المال المصري وخلق قيمة مضافة للاقتصاد القومي. ومع إتمام الموافقة على إصدار سندات شركة أي اف جي هير ميس للتوريق سيصل إجمالي إصدارات السندات والصكوك الحاصلة على موافقة الهيئة منذ بداية العام الجاري ما قيمته حوالي 14.4 مليار جنيه، مما يستدعى الاستمرار في تحسين إجراءات طرح وإدراج الصكوك وأدوات الدين داخل منظومة التداول لدورها البارز في تمويل الشركات والهيئات والأشخاص الاعتبارية العامة. كما وافقت الهيئة سابقا على قيام شركة التعمير للتوريق بإحالة محفظة هيئة المجتمعات العمرانية والصادر مقابلها الإصدار السابع للشركة بقيمة تبلغ 20 مليار جنيه.

رئيس الوزراء يلتقي رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

أكد رئيس الوزراء أن القطاع المالي غير المصرفي وما يتضمنه من أنشطة وحلول تمويلية متنوعة يلعب دورا محوريا في دعم نمو الاقتصاد المصري، عبر مساعدة الكيانات الاقتصادية العاملة في الأنشطة الإنتاجية المختلفة على تمويل توسعاتها وتطوير حجم أعمالها بما يضيف إلى قدرات الدولة الإنتاجية، ويدعم تحقيق مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتبنى الهيئة استراتيجية عمل شاملة تراعي تطوير وتنمية كافة الأنشطة المكونة للقطاع المالي غير المصرفي، وفق أفضل الممارسات التي تراعي قواعد السوق، بما يضمن استقرار الأسواق وسلامة التعاملات جنباً إلى جنب مع توفير حماية لكافة المستثمرين المتعاملين.

وقد تم اتخاذ عدة قرارات تستهدف تطوير وتنمية الأسواق، منها السماح للبورصة المصرية بالتوسع في استخدام آلية التنفيذ العكسي وذلك لضمان تحقيق التدرج في تصويب مخالفات التداول حفاظاً على استقرار السوق، وحماية للمستثمرين حسني النية و استجابة لمطالب مسؤولي بنوك الاستثمار وشركات إدارة الأصول بتنشيط التعامل على السندات بالشراكة مع أطراف السوق اعتمدت هيئة الرقابة المالية القواعد التنفيذية لتسوية العمليات المنفذة على "سندات الشركات" المقيدة بالبورصة المصرية في ذات جلسة التداول، موضحاً أن القواعد الجديدة تستهدف إلغاء تكلفة التمويل المرحلي للفترة ما بين التداول والتسوية، ومن ثم تخفيض تكلفة التداول على السندات، وذلك لتنشيط السوق الثانوي لسندات الشركات وتقديم الحافز على التعامل على السندات المقيدة بالبورصة المصرية.

إعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية للأربع سنوات القادمة

أصدر الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 2978 لسنة 2022 بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لمدة أربع سنوات ليضم في عضويته كل من الدكتور إسلام عبد العظيم عزام، والأستاذ أحمد عبد الرحمن الشيخ نائبان لرئيس مجلس إدارة الهيئة، وأحد نائبي محافظ البنك المركزي، يختاره المحافظ، بجانب أربعة خبراء من ذوي الخبرة في المجالات الاقتصادية والمالية والقانونية وهم الدكتور أشرف العربي، والدكتور خالد سرى صيام، والدكتورة ماريان أمير عازر، والدكتورة رشا راغب، وأ. طارق منصور.

يعتبر مجلس إدارة الهيئة هو أعلى سطلة إدارية، وهو المسؤول عن تنظيم وإدارة جميع شؤون الهيئة، ووضع وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق أهدافها. ويكون للمجلس سلطة اتخاذ القرارات النهائية التي يراها ضرورية لإنجاز وظائف الهيئة دون الحاجة إلى موافقة سلطة أعلى، وله على الأخص وضع الاستراتيجية العامة للهيئة والسياسات التنفيذية ومراقبة تنفيذها، ووضع القواعد التنفيذية للتنظيم والترخيص بمزاولة الأنشطة التي تختص الهيئة بالرقابة عليها، بالإضافة إلى وضع قواعد التفتيش والرقابة على الجهات والأفراد الخاضعين لرقابة الهيئة، مع تحديد مقابل الخدمات التي تقدمها للهيئة، وإبداء الرأي في كافة مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالأنشطة التي ينظمها القانون، واعتماد الهيكل التنظيمى للهيئة واللوائح المالية والإدارية وشئون العاملين دون التقيد باللوائح والنظم المعمول بها في الهيئات العامة والحكومية في هذا

الشأن، وكذلك وضع قواعد الاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية لمعاونة الهيئة على القيام بعملها، والموافقة على الموازنة التقديرية للهيئة وعلى حسابها الختامي

" الرقابة المالية" و" الاستثمار" يتفقا على تشكيل لجنة تنسيقية مشتركة دائمة للتعاون في تطبيق القرارات التنفيذية

اجتمع الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، والمستشار محمد عبد الوهاب الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بقيادات الهيئتين، لوضع آلية تنسيق مستدامة للعمل على تسريع وتيرة حل المشكلات وتوحيد وتنسيق الجهود الرقابية ما بين الهيئتين بهدف تحسين بيئة ومناخ الاستثمار. وتم الاتفاق على تشكيل لجنة تنسيقية من القيادات التنفيذية للهيئتين للعمل على كل الملفات المشتركة بينهما، وتختص بتنسيق الجهود فيما يتعلق بتطبيقات التصويت التراكمي، وتسريع وتيرة الإندماجات للشركات الخاضعة لولاية هيئة الرقابة المالية من خلال تمثيل مكثف للرقابة المالية في اللجان المختصة بالأداء الاقتصادي للإسراع بعمليات الاندماج، وحث الشركات على القيد المركزي تطبيقا لقانون الشركات وتعديلاته.

بالإضافة إلى العمل على تسريع وتيرة حل مشاكل المستثمرين بما يعود بالنفع على تحسين بيئة الاستثمار، كما تم الاتفاق على أن تجتمع اللجنة التنسيقية مرتين في الشهر، بحيث ترفع تقاريرها بشكل دوري لكل من رئيسي الهيئتين بكل الإجراءات التي تم اتخاذها والتنسيق المطلوب إجراؤه.

إصدار أول رخصة لمزولة نشاط التمويل متناهي صغر وفق صيغ التمويل الإسلامي

استكمالاً لجهود تعظيم الأثر التنموي لكافة الأنشطة المكونة للقطاع المالي غير المصرفي والتي من شأنها تسهيل وصول وحصول الكيانات الاقتصادية العاملة في مختلف الأنشطة والقطاعات الإنتاجية على الخدمات والمنتجات التمويلية، كشف الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية عن إصدار الهيئة لأول ترخيص لمؤسسة مالية يسمح لها بمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر بالقطاع المالي غير المصرفي وفق صيغ التمويل الإسلامي.

وتبحث الهيئة حالياً عن مدى إمكانية إصدار الموافقات اللازمة للسماح باستخدام منتجات تعتمد على الصيغ الرئيسية الأخرى للتمويل الإسلامي ومنها المُرابحة والمُشاركة بأنواعها لشركات أخرى، لتطبيقها للمرة الأولى مع قطاع المشروعات

متناهية الصغر غير المصرفي. ومن الهام وجود تنوع في تطبيقات صيغ التمويل بشكل عام في تمويل المشروعات متناهية الصغر، بما يساعد على تسريع وتيرة معالجة مشكلة الاقتصاد غير الرسمي عبر قدرتها على دمج شرائح جديدة من أصحاب المشروعات متناهية الصغر بالقطاع الرسمي للمرة الأولى، مما يساهم بمعدلات ايجابية في تحقيق مستهدفات استراتيجية الدولة نحو تحقيق الشمول المالي القائم على تنويع المنتجات التمويلية وملائمتها لاحتياجات ورغبات كافة شرائح المجتمع.

الرقابة المالية" تستعرض مع كافة الأطراف كيفية تطوير منصة تسجيل وتداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية

كشفت الهيئة اتخاذها الإجراءات بتسجيل وتداول شهادات الكربون التي تصدر عن المشروعات التي خفضت من مستويات انبعاثاتها الكربونية، مع إتاحتها للتداول في السوق المحلية، وكذلك للشركات العاملة في القارة الأفريقية الراغبة في ذلك مع الأخذ في الاعتبار التزامات مصر ومتطلبات كافة الجهات المعنية ومن أهمها وزارة البيئة وجهاز شئون البيئة. تعزيزاً لذلك وتسريعاً لوتيرة العمل، تقدمت الهيئة العامة للرقابة المالية بمُقترح لإدخال بعض التعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 إلى دولة الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء تسمح بإصدار أدوات مالية مختلفة تتوافق مع البيئة وحماية المناخ، ومنها شهادات الكربون، وذلك لوضع الإطار التشريعي المُنظم لكافة متطلبات تداول الأداة المالية الجديدة، بعد أن تم رَصد الزيادة الكبيرة في حجم التداول على تلك النوعية من الشهادات في الأسواق العالمية، كما اعتمد الاتحاد الأوروبي شهادات الكربون كأحد الأدوات المالية منذ عام 2018.

كما تم استعراض الخطوات التنفيذية والتفصيلية لتدشين منصة لتداول شهادات الكربون والتي تَأخذ في الاعتبار المتطلبات والتزامات مصر الدولية المختلفة والتي أُثيرت من قِبل ممثلي وزارة الخارجية ووزارة البيئة وجهاز شئون البيئة وذلك في حَال صُدور التعديلات المطلوبة على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال مع الجهات القائمة على تحول المشروعات لتخفيض الانبعاثات وإصدار شهادات خفض الانبعاثات الكربونية للعمل على زيادة جانب العرض من هذه الشهادات للتداول عليها وذلك في الإطار المسموح به وفقاً لالتزامات مصر الدولية.

رئيس الوزراء يتابع مع رئيسي الرقابة المالية والبورصة تطورات سوق الأوراق المالية والخدمات المالية غير المصرفية

التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، في بداية سبتمبر الماضي، الدكتور محمد فريد، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، والسيد/ رامي الدكاني، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية؛ لمتابعة آخر التطورات والمستجدات في سوق الأوراق المالية المصرية، وكذا استعراض خطط تطوير وتنمية السوق، إلى جانب جهود تعزيز كافة الأنشطة المكونة للقطاع المالي غير المصرفي خلال المرحلة المقبلة.

حيث تم التأكيد على أهمية تنسيق وتكامل الجهود والخطط بين كافة الأطراف لتقوية أداء سوق الأوراق المالية المصري، وكذلك العمل على صياغة وتنفيذ خطط وبرامج عمل ترتقي بمستوى تنافسية الخدمات المتنوعة التي يقدمها القطاع المالي غير المصرفي، كونه لاعبا أصيلا في مساعدة الكيانات الاقتصادية المختلفة على تنويع مصادر تمويلها لزيادة حجم أعمالها وتطوير أدائها بما يضيف إلى قدرات الدولة الإنتاجية ويوفر فرص عمل ويدعم نمو الاقتصاد الوطني.

وتم التوضيح أن برنامج توسيع قاعدة ملكية الشركات المملوكة للدولة من خلال سوق الأوراق المالية ضمن أولويات عمل الحكومة خلال المرحلة المقبلة في إطار تنفيذها للتكليفات الرئاسية بشأن الحزمة العاجلة للإصلاح الاقتصادي التي تتضمن تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد لتصل إلى65%.

تعاون بين "السياحة والآثار" و "الرقابة المالية" لبحث فرص نمو شركات القطاع السياحي من خلال الأنشطة المالية غير المصرفية

اجتمع وزير السياحة والآثار، مع رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك وكيفية تنمية القطاع من خلال الأنشطة المالية غير المصرفية .في إطار حرص الوزارة على تطوير آليات التعاون خلال المرحلة المقبلة مع الهيئة العامة للرقابة بما يدعم جهود الوزارة في مساعدة شركات القطاع السياحي على النمو والتوسع، ليستمر القطاع في لعب دور محوري في الاقتصاد والناتج المحلي الإجمالي.

الرقابة المالية تختتم فعاليات تخريج أول دفعة من برنامج محاكاة إجراءات التحكيم

حرصاً من الهيئة العامة للرقابة المالية على تحسين بيئة ممارسة الأعمال بالقطاع المالي غير المصرفي، اختتم المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، فعاليات البرنامج التدريبي (المحاكاة الصورية لإجراءات التحكيم) الذي يقدم لأول مرة في الشرق الأوسط،

جاء هذا البرنامج عقب الانتهاء من برنامج تطوير المهارات الأساسية في التحكيم والذي سبق عقده بمقر المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية شهر مارس الماضي، تحت إشراف نخبة من كبار الأساتذة المحكمين الدوليين، وذلك لمزيد من التأهيل للمتدربين المشاركين من مختلف القطاعات المالية غير المصرفية ليتمكنوا من القيام بالتطبيق العملي لما تم تحصيله خلال البرنامج التدريبي.

ثَمَنَ رئيس الهيئة دور مركز التحكيم الحيوي في نشر ثقافة التحكيم والتوسع في اللجوء إليه لتسوية المنازعات المالية غير المصرفية من خلال ما يقدمه من دورات تدريبية، وامتلاكه لقائمة قوية من المحكمين المتخصصين والمشهود لهم بالخبرة والكفاءة في تسوية المنازعات المالية غير المصرفية. موضحا أن الهدف من إقامة البرنامج يكمن في تأهيل المشاركين فيه من خلال 7 جلسات تدريبية عقدت على مدار أكثر من شهر، أتيح خلالها لكافة المشاركين فرصة ممارسة إجراءات العملية التحكيمية بصورة واقعية ابتداءً من تقديم طلب التحكيم حتى صدور الحكم، وحرصاً من المركز على تعظيم الاستفادة من البرنامج تم تقسيم جميع المتدربين الى 3مجموعات يتولى تدريب كل منهم أحد كبار الأساتذة والمحكمين الدوليين، بالإضافة إلى تقسيم أدوارهم بين كل من هيئة التحكيم، وأطراف الدعوي التحكيمية، ومحامين، وخبراء مختصين.

مصر " تفوز برئاسة لجنة الأسواق النامية والناشئة ونائب رئيس المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال"الأيسكو" للمرة الثانية على التوالي

فازت مصر بمنصب رئيس لجنة الأسواق النامية والناشئة، التابعة للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال(الأيوسكو) وذلك خلال الفترة من 2022 وحتى 2024، التي تضم في عضويتها ممثلين عن أجهزة الرقابة على أسواق المال بدول العالم. بذلك تحتفظ الهيئة العامة للرقابة المالية بمنصب رئيس لجنة الأسواق النامية والناشئة ليصبح بذلك أيضا رئيس هيئة الرقابة المالية نائبا لرئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال، وذلك

للمرة للثانية على التوالي، حيث سيكون لرئيس الهيئة نائبين في الأيسكو هما هيئة سوق المال بالمملكة العربية السعودية وهيئة سوق المال بتركيا.

الرقابة المالية" تقر تعديلات جديدة لتيسير إجراءات القيد والطرح بالبورصة المصرية

اقرت الهيئة تعديلات على قواعد وقيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، استكمالا للجهود الرامية لتيسير بيئة ممارسة أعمال كافة الأنشطة المكونة للقطاع المالي غير المصرفي الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة و قد استحدثت التعديلات إمكانية القيد المؤقت لأسهم الشركات المصرية والأجنبية بجداول البورصة قبل التسجيل لدى الهيئة، وذلك بدلاً من التسجيل المسبق لدى الهيئة، عبر السماح بأن يكون قيد الأوراق المالية المذكورة قيداً مؤقتاً دون استيفاء شروط الحد الأدنى لنسبة الأسهم المراد طرحها وعدد المساهمين (أو حملة شهادات الإيداع) ونسبة الأسهم (أو شهادات الإيداع) حرة التداول، على أن يتم التسجيل وتنفيذ الطرح أو بدء التداول خلال ستة أشهر من تاريخ القيد، بدلاً من شهر واحد من تاريخ التسجيل.

تضم اشتراطات الطرح وفق بنود المادة 7 من قواعد القيد، الآتي، ألا تقل عدد الأسهم المراد طرحها عن 25% من إجمالي أسهم الشركة وكذلك أل تقل نسبة الأسهم حرة التداول عن 10% من إجمالي أسهم الشركة و300 مساهم حد أدنى لعدد مساهمي شركات السوق الرئيسي و100 مساهم حد أدنى لمساهمي شركات سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تعديلات على قواعد تنظيم مزاولة عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش لتعظيم دور مديري المخاطر دعماً لاستقرار الأسواق

أصدرت الهيئة قرارات بشأن تنظيم قواعد تنظيم مزاولة شركات السمسرة في الأوراق المالية وأمناء الحفظ لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش، ضمن استراتيجية الهيئة لتعظيم الدور الذي يلعبه مديري المخاطر بشركات الوساطة لدعم استقرار الأسواق. متضمنا ضرورة التحقق من قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم الناتجة عن عمليات الشراء بالهامش ومصادر التمويل المتاحة لهم وملاءتهم المالية وأهدافهم الاستثمارية والتعرف على نمط تعاملاتهم السابقة وتحليل تلك البيانات. والاستعلام من خلال الجهات التي تحددها الهيئة عن حجم التمويل الممنوح للعملاء ومجموعاتهم المرتبطة

على مستوى السوق ونسبة الضمانات لإجمالي التمويل ومدى تعرضهم خلال الفترة السابقة على منحهم التمويل لعدم القدرة على سداد الالتزامات المترتبة على قيامهم بعمليات الشراء بالهامش.

كما أجاز القرار للهيئة أو البورصة المصرية اتخاذ واحد أو أكثر من عدة تدابير، كاستبعاد ورقة مالية أو أكثر من قائمة الأوراق المالية المسموح عليها بعمليات الشراء بالهامش، أو تخفيض نسبة الاعتداد بالأوراق المالية المشار إليها بالبند السابق كضمان لعمليات الشراء بالهامش، أو تخفيض نسبة الحدود السعرية المسموح بها وذلك مع عدم الإخلال بالمراكز القانونية القائمة قبل تاريخ اتخاذ أي من التدابير المشار إليها.وذلك طبقاً لنتائج تحليل المخاطر المرتبطة بحجم التمويل الممنوح ومدي تأثيره الحالي والمحتمل على استقرار التعاملات بالسوق وذلك في ضوء عدد من المحددات مثل تركز عمليات الشراء بالهامش على مستوى الورقة المالية وتركز عمليات الشراء بالهامش على مستوى العملاء والمجموعات المرتبطة وتركز عمليات الشراء بالهامش على مستوى الشركات المانحة للتمويل.

الرقابة المالية والبورصة والمقاصة يعقدون لقاءً إعلامياً لاستعراض خطط التطوير

استضافت الهيئة لقاء إعلامي موسع، بحضور رئيس البورصة ونائبه ورئيس شركة مصر للمقاصة وقيادات الشركة مؤكدة على أهمية ومحورية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام المختلفة في خلق رأي عام واعي ومدرك بكافة المتغيرات على كافة الأصعدة، موضحا أن تنظيم اللقاء الإعلامي بحضور المؤسسات المختلفة رسالة بأن الهيئة تتبني نهج الشراكة والتنسيق لتطوير الأسواق وتنميتها بالتوازي مع الحفاظ على استقرار الأسواق والشركات وحماية حقوق المتعاملين.

كشفت الهيئة عن تعديلات على قواعد وقيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، استكمالا لجهود تيسير بيئة ممارسة أعمال كافة الأنشطة المكونة للقطاع المالي غير المصرفي الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة. والتي تعكف على تطوير شامل لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية تيسيراً على الشركات الراغبة في القيد والطرح في سوق الأوراق المالية، مؤكداً أن سوق الأوراق المالية منصة تساعد الكيانات الاقتصادية العاملة في الأنشطة المختلفة على الوصول إلى التمويل اللازم للتوسع دعما لنمو الاقتصاد القومي.

الهجرة والرقابة المالية يبحثان فرص زيادة استثمارات المصريين بالخارج

لقاء ضم الهيئة مع وزارة الهجرة وذلك لبحث سبل التعاون بشأن فرص استثمار المصريين في وطنهم في عدد من المجالات التي تتناسب مع اهتماماتهم واستراتيجية الوزارة، مع مناقشة كيفية تحفيزهم لزيادة مشاركتهم الاستثمارية، وذلك بمقر الهيئة العامة للرقابة المالية.

وفي إطار تكليفات القيادة السياسية بتلبية احتياجات المواطنين المصريين بالخارج، تعكف الوزارة على إعداد خطة تستهدف توفير فرص للمصريين بالخارج تمكنهم من الاستثمار في وطنهم من خلال المجالات التي يرغبونها، مؤكدة أنه جارٍ اتخاذ الخطوات التنفيذية من قبل الجهات التنفيذية المختصة وحصر كافة التيسيرات القابلة للتطبيق مع وضع محفزات متنوعة لمواطنينا بالخارج، وكذا البدء في إطلاق أول تطبيق إلكتروني يتضمن كافة الخدمات المقدمة للمصريين بالخارج، بالتعاون مع كافة الجهات المعنية، كما سيتضمن كل الامتيازات التي سيتم إتاحتها خلال الفترة المقبلة لمواطنينا في مختلف دول العالم.

الرقابة المالية" توجه شركات التأمين بمراجعة قيم الأصول ومبالغ التأمين بالوثائق

أصدرت الهيئة كتاب دورى بشأن إعادة تقدير قيم الأصول المؤمن عليها ومبالغ التأمين بما يتناسب مع القيم السوقية لها، بما يحافظ على حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها، وتجنب شرط النسبية عند صرف التعويض. حيث ألزم القرار شركات التأمين بحث العملاء عبر التواصل معهم لإعادة تقدير قيم مبالغ التأمين للأصول المؤمن عليها بما يتناسب مع القيم السوقية الحالية لها، وكذلك اجراء المعاينات الدورية للأصول محل التأمين للتحقق من تناسب التغطيات التأمينية مع قيمتها الحقيقية

يأتي هذا القرار في ضوء تزايد شكاوى العملاء مؤخراً بسبب انخفاض مبالغ التعويضات المسددة لهم عند تحقق الخطر نتيجة قيام الشركات بتطبيق شرط النسبية لعدم تناسب مبالغ التأمين مع القيم السوقية للأصول موضوع التأمين وقت المطالبة، لاسيما في ظل التطورات والمتغيرات الاقتصادية الكلية وما ترتب عليها من زيادة في الأسعار وارتفاع في القيم الحالية للأصول المؤمن عليها.

الرقابة المالية" توافق على إصدار صكوك مضاربة بقيمة 2 مليار جنيه متوافقة مع الشريعة الإسلامية

وافقت الهيئة على إصدار صكوك مضاربة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة 2 مليار جنيه لمدة 84 شهر تبدأ من اليوم التالي لتاريخ غلق باب الاكتتاب في الصكوك، لصالح شركة ثروة للتصكيك " تمثل الإصدار الرابع"، وذلك لتمويل مشروع الشركة المستفيدة (شركة كونتكت للتمويل) ("الشركة المستفيدة" / المضارب).

حيث توجه الشركة حصيلة الإصدار لتمويل شراء سيارات مملوكة لعملائها و/ أو عملاء شركاتها التابعة والشقيقة التي تزاول النشاط ذاته، وتحرص الهيئة على إصدار كل ما يلزم من قرارات وإجراءات لتطوير وتنمية الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية مع الحفاظ على استقرارها، وتعزيز شفافية الأنشطة التي تمارس فيها.

الرقابة المالية" توافق على إنشاء صندوق للاستثمار في الأسهم المصرية

وافقت الهيئة لشركة "ان اى كابيتال القابضة للاستثمارات المالية" على إطلاق صندوق استثمار جديد "إن آى كابيتال ذو العائد الدوري التراكمي (صندوق سهمي)، للاستثمار في الأوراق المالية المصرية والأجنبية المقيدة بجداول البورصة المصرية، وخاصة في الأسهم "وهو صندوق استثمار مفتوح، تطرح وثائقه من خلال الاكتتاب العام. ويستهدف الصندوق الاستثمار في الأوراق المالية المصرية والأجنبية المقيدة بجداول البورصة المصرية، بالإضافة إلى الاستثمار في الأدوات ذات العائد الثابت القصيرة والمتوسطة الأجل ومن بينها أدوات الدين التي لا يقل التصنيف الائتماني لها عن الحد الأدنى المقبول من الهيئة (BBB-) أو ما يعادلها.

مع إتمام الموافقة على إصدار وثائق الصندوق سيصل إجمالي إصدارات الصناديق الحاصلة على ترخيص من الهيئة عدد 139 صندوق استثمار بإجمالي قيمة 107.6 مليار جنيه تقريبا، منهم عدد 14 صندوق خلال عام 2022، حيث تعمل الهيئة على تطوير وتحسين الأمور الإجرائية المرتبطة بالموافقات اللازمة لإصدار وطرح وثائق صناديق الاستثمار، كونها قناة استثمارية هامة للأفراد والمؤسسات، حيث يبلغ الحجم المستهدف المبدئي للصندوق 25 مليون جنيه مصري موزع على عدد 2.5 مليون وثيقة بقيمة إسمية 10 جنيه للوثيقة.

وتستمر الهيئة في توفير الدعم والمساندة المطلوبة لتعزيز نشاط صناديق الاستثمار، حيث تم اجراء تعديلات تشريعية على قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وتم إصدار قرارات تنظيمية مكملة من مجلس إدارة الهيئة للمساهمة في زيادة عدد صناديق الاستثمار كأحد السبل التي تدعم جهود تعزيز سيولة وتداولات سوق المال المصري.

الرقابة المالية تنظم برنامج لتطوير قدرات الشركات غير المصرفية للإفصاح عن الآثار المالية للتغيرات المناخية

اتساقا مع توجهات الدولية المصرية التي تستعد لاستضافة قمة المناخ العالميةCOP27 ، عقدت الهيئة العامة للرقابة المالية برنامج تدريبي تحت عنوان الافصاحات المالية المتعلقة بالمناخ وذلك للشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي، بالتعاون مع كلية فرانكفورت للإدارة والتمويل حيث تحرص الهيئة على مواكبة أفضل الممارسات الدولية وأحدث الاتجاهات ومناهج العمل، في تطوير قدرات الشركات المرخص لها بممارسة الأنشطة المالية غير المصرفية، لإعداد وتقديم الافصاحات المرتبطة بالآثار المالية للتغيرات المناخية على أنشطتهم وأعمالهم و انطلاقا من مسئوليتها تجاه بناء وتطوير قدرات الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي وفي إطار تهيئة تلك الشركات لتقديم الإفصاحات عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحكومة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية.

الرقابة المالية" تعمل على تعظيم دور إدارات المخاطر بشركات الوساطة لدعم استقرار الأسواق

حرصاً من الهيئة على تبني وتطبيق كافة السياسات اللازمة لضمان سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية، نظمت الهيئة بالتعاون مع البورصة برنامج تدريبي لتنمية قدرات شركات الوساطة في الأوراق المالية المرخص لها من الهيئة وذلك لتفعيل دور إدارات المخاطر والارتقاء بمستوى العاملين بها، وذلك على مرحلتين الأول الشهر الجاري والأخرى شهر أكتوبر. يأتي البرنامج التدريبي في ضوء قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بمتابعة وتقييم الممارسات الفعلية للشركات والجهات المرخص لها ممارسة الأنشطة المالية غير المصرفية وخاصة شركة الوساطة في الأورق المالية، وقيامها بتوفير كافة الوسائل والنظم وإصدار القواعد التي تضمن كفاءة هذه الأسواق واستقرارها وسلامة تعاملاتها بعنوان" إدارة المخاطر بالشركات العاملة بسوق الأوراق المالية."

يتم التركيز فيها على توضيح مفهوم ودور إدارة المخاطر بالشركات العاملة في الأسواق المالية واستعراض كل من نماذج المخاطر السوقية ومخاطر الائتمان وأهمية عملية إدارة المخاطر المؤسسية وكيفية تطبيق عملية إدارة المخاطر المؤسسية. وتفعيل دور مديري المخاطر بشركات الوساطة في الأوراق المالية وذلك في ضوء عملها على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وتوازن حقوق كافة الأطراف المتعاملة.

"الرقابة المالية" تستضيف مؤتمر" نزاعات التأمين: بين أبرز التحديات وأسرع الحلول"

استهدافاً لتعزيز الثقة في بيئة ممارسة الأعمال بالأسواق المالية غير المصرفية والأنشطة التي تمارس فيها، منذ بدء النشاط وصولاً إلى وجود آلية قانونية لتسوية أي نزاع يضمن حقوق كافة الأطراف، نظم المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، مؤتمر "نزاعات التأمين: بين أبرز التحديات وأسرع الحلول"، بالتنسيق مع الاتحاد المصري للتأمين، وبمشاركة أحد بيوت الخبرة القانونية الدولية المتخصص في التحكيم في منازعات التأمين.

طالبت الهيئة شركات التأمين بالعمل على رفع مستويات الوعي التأميني في المجتمع وكذلك تعريفهم بوجود آلية لتسوية المنازعات بشكل اختياري وذلك لضمان حقوق كافة الأطراف، حيث يتم العمل على تعريف كافة الأطراف المتعاملة في سوق التأمين بحقوقهم مع تفهمهم لالتزاماتهم، وذلك لتحقيق الاستفادة المأمولة من كافة الخدمات والمنتجات التي توفرها شركات التأمين. لاسيما أن وجود آلية تحكيم اختيارية لتسوية المنازعات التي تنشأ عند ممارسة الأنشطة المالية غير المصرفية، تتسم بالكفاء والسرعة والسرية والتخصص، تبعث برسائل إيجابية عن مناخ الاستثمار والأعمال، نظرا للارتباط الوثيق بين سرعة البت في المنازعات والفصل فيها وتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

تنبيه بخصوص مزاولة نشاط تمويل الاستهلاكي ونشاط تمويل المشروعات بدون ترخيص

أكدت الهيئة العامة للرقابة المالية أن كافة شركات التمويل الاستهلاكي ومقدمو التمويل الاستهلاكي والشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المزاولة لنشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر أو الصغيرة أو المتوسطة يتوجب عليهم الحصول على ترخيص من الهيئة لمزاولة النشاط، ويكون تقديم طلب الترخيص ومستنداته اللازمة بمقرها الكائن بالقرية الذكية – مبني رقم (136ب) بالحي المالي الكيلو 28 طريق مصر إسكندرية الصحراوي – الجيزة.

وذلك منعاً لخضوع تلك الجهات لأية مسئوليات أو مخالفات منصوص عليها بالقانون رقم 18 لسنة 2020 بشأن تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي وكذا القانون رقم 141 لسنة 2014 وتعديلاته بشأن مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بدون ترخيص.

الرقابة المالية تستضيف البرنامج التدريبي المشترك للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيوسكو) مع مجلس معايير الاستدامة الدولية بمشاركة خبراء أكثر من 40 دولة

في إطار الاستعدادات التي تقوم بها أجهزة الدولة المصرية لمواجهة تحديات التغيرات المناخية، وترتيبات استضافة قمة المناخ العالمية، واتساقا مع رؤية مصر التنموية 2030، استضافت الهيئة العامة للرقابة المالية البرنامج التدريبي المشترك للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ومجلس معايير الاستدامة الدولي لتطوير قدرات العاملين في أنشطة التمويل لتبنى تطبيق معايير الاستدامة الدولية، وما يرتبط بها من متطلبات إفصاح مُلزمة للشركات، بمشاركة المتخصصين والمديرين المسؤولين عن وضع سياسات ولوائح التمويل المستدام.

يستهدف البرنامج تعريف المشاركين من مختلف الهيئات الرقابية بالمعايير العالمية للاستدامة ، ودور مراقبي الأوراق المالية أعضاء الأيوسكو في وضع المتطلبات التنظيمية الخاصة بإصدار تقارير إفصاح للشركات عن الاستدامة، والتعرف على جوهر معايير الإفصاح عن الاستدامة ، وكذا تبادل الخبرات مع مراقبي الأوراق المالية الذين تبنوا بالفعل إفصاحات الاستدامة في أسواقهم والتأكيد على أهمية تبني معايير إفصاح الاستدامة بما يضمن إمكانية المقارنة بين سلوكيات الشركات المتعددة تجاه الاستدامة في مختلف أسواق المال بناء على مجموعة من المعايير المتفق عليها والتي تتيح قدر من إفصاحات الاستدامة المتسقة عبر الأسواق العالمية.

الرقابة المالية" تنظم البرنامج التدريبي "تنظيم التأمين في مصر من أجل الابتكار الشامل البرنامج بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ" لمواكب المعايير والممارسات الدولية

اتساقاً مع رؤية الهيئة للارتقاء بقدرات كافة الأطراف المتعاملة بالأسواق المالية غير المصرفية والأنشطة التي تمارس فيها، نظمت الهيئة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بتنظيم فعاليات البرنامج التدريبي "تنظيم التأمين في مصر من أجل الابتكار الشامل، وذلك بهدف تحسين وتعزيز دور قطاع التأمين في مصر لاسيما فيما يتعلق بالتأمين متناهي الصغر، ومواكبة النشاط والأطراف المتعاملة لأفضل الممارسات العالمية.

يهدف البرنامج إلى تحسين إمكانية وصول وتيسير نفاذ الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر إلى الخدمات التأمينية وذلك من خلال تعزيز قدرات العاملين بالهيئة حتى يتسنى لهم القيام بمهامهم الإشرافية والتنظيمية المتعلقة بتحفيز نمو قطاع التأمين الشامل من خلال الابتكار.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل متناهى الصغر؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B 136 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: research@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg